خارطة طريق عمانية لإزالة العقبات أمام قطاع الصناعة

كثّفت الحكومة العمانية جهودها لدعم القطاع الصناعي من خلال خارطة طريق بعيدة المدى تسعى لإزالة كافة العقبات المزمنة أمام الشركات من خلال حزمة من الحوافز والمبادرات التي تنسجم مع خطط تنويع الاقتصاد، وتعزيز فرص الخروج من دوامة الأزمة المالية التي يعاني منها البلد الخليجي.

مسقط – عززت سلطنة عمان من خطواتها نحو بلورة ملامح "رؤية 2040" حينما كشفت عن خططها المتعلقة بتطوير الصناعة لتعزيز دورها في الاقتصاد المحلي من خلال استراتيجية مستقبلية للاستثمار في كافة مجالات القطاع دون استثناء.

ويمر البلد الخليجي، وهو أضعف اقتصادات المنطقة، بأزمة مالية منذ سنوات. ويرى محللون أن التوازنات المالية لمسقط لا تستطيع أن تكون بمعزل عن سياق ما يحدث في الاقتصاد العالمي، ولذلك تجد الحكومة نفسها مضطرة لأن تحدث انقلابا شاملا في نموذج التنمية.

واستعرض المسؤولون خلال منتدى عقد في العاصمة مسقط مطلع هذا الأسبوع واقع القطاع والتحديات التي تواجه جذب الاستثمار لتوفير فرص العمل وتعزيز المحتوى المحلي في القطاع وتسهيل بيئة الأعمال.

وشكل المنتدى منصة لمناقشة تحفيز وتنمية القطاع بالشراكة مع القطاع الخاص من أجل إعادة النظر في هذه التحديات وتشخيصها وترتيب الأولويات لمرحلة ما بعد الجائحة ووضع الحلول الرئيسة لتمكين الصناعة ووضع خطة مرحلية للخروج من آثار الأزمة.

وكشف صالح بن سعيد مسن وكيل وزارة التجارة والصناعة وترويج الاستثمار للتجارة والصناعة عن ملامح الاستراتيجية الصناعية للسلطنة 2040 التي حددت مجموعة من التحديات التي يواجهها القطاع والتي وضعت بعض البرامج والحوافز والحلول الممكنة لكل تحدّ منها.

ونسبت وكالة الأنباء العمانية الرسمية إلى مسن قوله إن "الاستراتيجية صيغت في فترة ما قبل الجائحة، ولكن الأزمة الصحية أفرزت تحديات جديدة يواجهها الاقتصاد بصفة عامة وأخرى تواجهها الصناعة بشكل خاص".

وأضاف "لقد ألزمتنا أن ننظر فيها بعمق أكبر وبفكر أوسع".

وقامت "الاستراتيجية الصناعية 2040" بدراسة واقع القطاع عبر تحليل البيانات المتوفرة عن القطاع بالإضافة إلى تبادل الرأي مع المعنيين في الجهات الحكومية والخاصة المرتبطة بالصناعة.

وقد حددت محاور رئيسة لتنمية القطاع تتعلق بحوكمة التنمية الصناعية، ومواءمة مخرجات التعليم مع متطلبات القطاع الصناعي، وتوطين التكنولوجيا، وتوجيه المناقصات والمشتريات الحكومية لشراء المنتج المحلي ودعم سلاسل القيمة المضافة.

صالح بن سعيد مسن

الجائحة أفرزت تحديات جديدة أمام الصناعة وعلينا تجاوزها

وبالإضافة إلى ذلك، تتضمن الاستراتيجية تقديم مجموعة من الحوافز والضرائب لجذب الاستثمار الأجنبي، ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكيفية أن تبدأ مشروعاتها الاستثمارية والتحديات التي تواجهها في بداية الاستثمار والبيئة والتمويل والاستثمار.

ولدى مسقط قناعة بأن الصناعة قطاع حيوي ويلعب دورا محوريا في التنمية الاقتصادية، ويعول عليه كثيرا في هذه المرحلة والمرحلة القادمة لكونه أحد القطاعات الرئيسة الداعمة للاقتصاد، إذ يعد إحدى الركائز الأساسية التي اعتمدتها السلطنة في خطط التنويع.

وتستهدف الحكومة العمانية رفع مساهمة القطاعات غير النفطية إلى نحو 83.9 في المئة بحلول 2030 على أن تصل إلى حوالي 91.6 في المئة بحلول 2040.

ويقول سامي بن سالم الساحب مدير عام الصناعة بوزارة التجارة إن الاستراتيجية الصناعية تهدف إلى تنويع أنشطة الصناعة التحويلية وتحويلها إلى أنشطة قائمة على التكنولوجيا والمعرفة، وتطوير منتجات فريدة ومتنوعة.

وأوضح أن مسقط تسعى لأن يركز القطاع على الصناعات القائمة على الموارد الطبيعية والصناعات القائمة كثيفة رأس المال، ودخول أسواق جديدة على المستويين الإقليمي والدولي والارتقاء بالمستوى التقني للصناعات التحويلية العمانية إلى مستويات متقدمة وإرساء ثقافة الابتكار.

وتكافح الحكومة للإسراع في تنفيذ خططها على أرض الواقع ضمن برنامج طويل المدى لإبعاد الدولة الخليجية عن شبح الأزمات التي تعرضت لها خلال السنوات الماضية وخاصة منذ بداية أزمة النفط منذ 2014.

وتستهدف الاستراتيجية معدلات نمو أفضل باستخدام وسائل الإنتاج المتقدمة والتكنولوجيا الحديثة ورفع مهارات العاملين.

ولإنجاح الخطة أقامت مسقط مركزا للبحوث التطبيقية في مجال الصناعة بالتعاون مع جامعة السلطان قابوس وتفعيل علامة الجودة العمانية وربطها بحزمة من الامتيازات بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (يونيدو) حتى تكون ذات مردودية عالية مستقبلا وعلى أسس مستدامة.

ولا يقتصر الأمر عند ذلك الحد، بل تم تشكيل فريق عمل حكومي من مختلف الجهات لمساعدة المنشآت الصناعية في رفع نسبة تشغيل العمانيين.

وتستهدف الاستراتيجية الصناعية 3 قطاعات واعدة، هي القطاعات التي تستخدم المواد الخام الأولية المتاحة مثل صناعات المواد الكيميائية والبتروكيميائية.

أما القطاع الثاني فيتعلق بمجالات الصناعات كثيفة رأس المال ومنها الصناعات الأساسية وصناعة الآلات والمعدات والسفن.

ويشمل القطاع الثالث المستهدف مجالات الصناعات المرتبطة بالمعرفة والبحث العلمي والتطوير مثل المنتجات الصيدلانية والمعدات الطبية والعطور والألواح الشمسية والغذاء الصحي.

مساع مضنية لإحلال التوازن المفقود

الشكوك تحاصر خطط الجزائر لسدّ الفجوة الغذائية المتفاقمة

الجفاف والتضخّم ولوبيات الاستيراد تقوّض جهود السلطات لمعالجة المشكلة

تزايدت شكوك الخبراء والمحللين في جدوى السياسات الاقتصادية، التي أعلنت عنها الجزائر لسدّ الفجوة الغذائية المتفاقمة، في ظل عدة عوامل مكبلة على رأسها ارتفاع التضخم وقلة فاعلية خطط تطوير القطاع الزراعي، الذي يعاني منذ سنوات من موجة الجفاف التي تضرب المنطقة إلى جانب مافيات الاستيراد.

الجزائر – رفعت الحكومة الجزائرية رهانا صعبا يتمثل في ضمان الأمن الغذائي وحددت سقفا زمنيا لتحقيق ذلك لا يتعدى 18 شهرا، رغم الشكوك الكبيرة التي تحيط بنجاح خطتها في ظل استمرار ارتفاع التضخم وفقدان السيطرة على أسعار المواد الغذائية.

وخلفت زيادة تكاليف الغذاء في جميع أنحاء العالم، ضغوطا على الأسعار، وكان من المنطقي جدا أن يرتفع المؤشر الرئيسي لأسعار المستهلكين إلى حدّ لا يحتمل بالنسبة لعدد كبير من الجزائريين.

ولمواجهة تلك التقلبات تسعى الحكومة إلى إرساء أسس زراعية عصرية، تتم بالنجاعة والفعالية والتنافسية التي تؤهلها لضمان الأمن الغذائي المنشود على المدى القصير.

وتسببت القفزة التي سجلها التضخم في الجزائر، خلال الأعوام العشرة الأخيرة بتراجع محسوس في القدرة الشرائية للسكان بنحو 50 في المئة بحسب تقديرات المختصين وسط ضعف كبير للدينار أمام مختلف العملات والطقس الجاف الذي أثر على المحاصيل.

ومن أجل مواجهة التهاب أسعار الفواكه والخضروات الطازجة في أسواق الجملة، رخصت وزارة التجارة قبل نحو شهرين للمزارعين ببيع منتجاتهم مباشرة للمستهلكين، ضمن خطوة تستهدف تحقيق التوازن في السوق ومكافحة الاحتكار والمضاربة.

كما أمر الرئيس عبدالمجيد تبون بسن تشريع يتضمن عقوبات قاسية على كل من يتلاعب بالأسعار والسوق. فضلا عن زيادة التنسيق بين وزارتي التجارة والفلاحة بهدف الرقابة القصوى على المواد الزراعية وتشديد الرقابة الميدانية على المحلات التجارية.

ويؤكد عيسى منصور مستشار التنمية الزراعية أن المتطلبات الأساسية للوصول إلى الأمن الغذائي تتركز على أربعة أسس تتمثل في وفرة الغذاء، وإمكانية الوصول إلى هذا الغذاء من طرف كل المواطنين في كل زمان ومكان.

أما العامل الثالث فهو مأمونية الغذاء، أي يجب أن يكون الغذاء صحيا كاملا ومغذيا وألا يسبب أي متاعب صحية، وأخيرا الاستقرار بمفهومه الواسع، أي ذلك الذي يشمل الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى المناخية.

ورأى منصور في تصريحات نقلتها وكالة الأنباء الألمانية أن الجزائر يمكنها تحقيق الأمن الغذائي الذي يصفه بـ"المنظومة الكاملة"، ولكن ليس على المدى القصير لأن هناك عملا كبيرا يجب القيام به بالتعاون مع كل القطاعات كلّ في ما يخصه وتضافر جهود الجميع لأجل تعبيد الطريق للوصول إلى الأمن الغذائي المستدام.

وأشار إلى أنه يجب على الجزائر ضمان كميات كافية من الغذاء لكل السكان في كل الأوقات، وأن يكون الغذاء صحيا وكاملا، ويجب تمكين المستهلك من الوصول إلى هذا الغذاء في ما معناه أن تسمح له القدرة الشرائية من تحقيق ذلك.

لكن منصور شدّد على أن الارتفاع الفاحش في أسعار بعض المنتوجات الزراعية والغذائية الأخرى وفوضى السوق قد يعيقان فعلا الوصول إلى الأمن الغذائي.

عيسى منصور

الجزائر بإمكانها تحقيق اكتفاء ذاتي لكن ليس على المدى القصير

عبدالقادر صافي

يجب مراجعة طرق الإدارة والتفكير في إعداد تدابير متناسقة

وكان رئيس الوزراء أيمن بن عبدالرحمن قد قال مرارا إن "الجزائر التي كانت في وقت بعيد خزانا لأوروبا في إنتاج الحبوب لا يجب أن تبقى تابعة في استهلاكها"، داعيا إلى مضاعفة الجهود والمثابرة في العمل من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي من هذا المنتوج الأساسي.

إلا أن منصور، لا يرى أي علاقة مباشرة بين الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي، موضحا أنه يمكن لأي دولة أن تضمن وفرة الغذاء ولو بالواردات إن كانت قادرة على ذلك بصفة مستمرة، والمهم هو توفير الغذاء الكافي والصحي بغض النظر عن كيفية تحقيقه إما بالإنتاج المحلي وإما بالاستيراد أو حتى بالإعانات الإنسانية.

ولا يمكن تحقيق الأمن الغذائي إلا بتوفير الحبوب التي تمثل مكونا واحدا من مكونات الوجبة الغذائية الكاملة والصحية والتي يجب أن تحتوي على مختلف البروتينات النباتية والحيوانية أي مختلف الخضار والفواكه واللحوم والأسماك والألبان.

ويضيف منصور بالقول "لا يمكن الوصول إلى الأمن الغذائي إلا بتوفير الخبز والحليب".

وعملت الحكومات المتعاقبة خلال عهد الرئيس الراحل عبدالعزيز بوتفليقة على تقديم حوافز ضريبية وإجراءات تنظيمية وإصلاحات تشريعية لضمان زيادة الإنتاج الزراعي.

وبحسب أرقام رسمية قدمها بن عبدالرحمن مؤخرا، باتت الجزائر تحصي اليوم نحو 90 ألفا من المستثمرات الزراعية تتربع على مساحة تقارب 2.3 مليون هكتار.

وكشفت الحكومة في وقت سابق من هذا العام أن أكثر من 163 ألف هكتار تحت تصرف ديوان التنمية الزراعية الصناعية بالأراضي الصحراوية.

ويعتقد كمال أمين، وهو صحافي متابع للشؤون الاقتصادية أن ضمان الجزائر للأمن الغذائي "حلم يبقى بعيد المنال"، ملقيا بالمسؤولية على ما يسميه بـ"اللوبيات المستنفذة" التي تتحكم في قوت الجزائريين والتي ترفض أي تطوير لزراعة الحبوب في البلاد.

أوضح أن هذه المافيات متمسّكة باستيراد القمح الصلب واللين والذرة والشعير بما يضمن لها تحقيق أرباح بعشرات الملايين من الدولارات، لافتا إلى ما تعلن عنه وسائل الإعلام عن مشاركة الجزائر في عطاءات دولية لشراء القمح كل أسبوع وكل شهر.

وأشار أمين إلى أن الجزائر قادرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي في إنتاج الفواكه والخضار، لكنه أكد أن التأخر الكبير للجزائر في مجال الصناعات التحويلية للمنتجات الزراعية وهو ما يكبّد الدولة خسائر كبيرة.

وصنفت دراسة لبرنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة حول الفقر، الجزائر الأولى أفريقيا في مجال الأمن الغذائي، ووضعها في خانة البلدان التي تقل فيها نسبة الأشخاص الذين يعانون من سوء التغذية عن 2.5 في المئة من العدد الإجمالي للسكان، وذلك خلال الفترة الممتدة بين 2018 و2020.

ويشير عبدالقادر صافي، أستاذ الاقتصاد بجامعة الجزائر، إلى إعادة النظر في طرق الإدارة والتفكير بشكل يسمح بإعداد سلسلة من الإجراءات المتناسقة تتوج العمل الكبير بين قطاعات الصناعة والزراعة والوسطاء الذين يتشكلون من المؤسسات الصغيرة، بناء على نظرة استراتيجية بهدف واضح ودقيق.

وفي حين يعتبر محمد يزيد حنبلي، وهو رئيس الغرفة الجزائرية للزراعة، أن بلاده تتوفر على كل الإمكانيات لضمان الأمن الغذائي، غير أنه يعترف بأن هناك بعض القوانين تعيق تحقيق هذا الهدف خاصة في مجال العقار الزراعي، وصعوبة الحصول على تراخيص حفر الآبار.

وينوّه حنبلي أنه يتعين التوصل إلى توازنات اقتصادية بين مختلف شرائح الشعب لتشجيع المزارعين حتى ينتفعون مما ينتجونه ويضمن لهم الربح المستدام، وهو ما سيصب دون شك في مصلحة الحكومة التي تبحث عن كسب ثقة الشعب.

أرامكو تشرع في ترتيب تمويل صفقة خطوط أنابيب للغاز

الرياض – كشفت مصادر الاثنين أن أرامكو السعودية طلبت من بنوك ترتيب قرض تخطط لتقديمه إلى مشتري شبكة خطوط أنابيب نقل الغاز المملوكة لها، في مؤشر على أن شركة النفط العملاقة تمضي قدما في خططها لاستخلاص القيمة من أصولها.

ومن المتوقع أن يتراوح القرض بين 12 و14 مليار دولار، فيما تطور شركة النفط التي تجاوزت قيمتها قبل أيام عتبة تريليوني دولار منذ طرح أسهمها في البورصة المحلية (تداول قبل عامين) خططا لجمع أموال من خلال بيع أصول.

وكانت مصادر قالت لرويترز في وقت سابق إن أرامكو قد تجمع نحو 17 مليار دولار على الأقل من بيع حصة أقلية كبيرة في خطوط أنابيب الغاز المملوكة لها. وستعرض الحصة مع حزمة تمويل قرض جاهزة بالفعل بقيمة تبلغ نحو 80 في المئة من السعر.

وقالت ثلاثة مصادر مطلعة على الأمر إن البنوك التي مولت استحواذا بقيمة 12.4 مليار دولار على خطوط أنابيب النفط المملوكة للشركة في وقت سابق من العام تلقت طلبا من أرامكو الأسبوع الماضي لتقديم عروض.

ومن العوامل التي دعمت تلك الصفقة، التي شملت جميع خطوط أنابيب الخام المستقرة القائمة والمستقبلية، تمويل بقيمة 10.5 مليار دولار من مجموعة كبيرة من البنوك مثل سيتي وأتش.أس.بي.سي وجيه.بي مورغان.

وتشمل الشركات التي تجري محادثات من أجل أصول خطوط أنابيب الغاز المملوكة لأرامكو غلوبال إنفراستراكتشر بارتنرز (جي.آي.بي) وبروكفيلد وصندوق الثروة السيادي في سنغافورة (جي.آي.سي) وأس.أن.أي.أم الأوروبية التي تملك وتشغل بنية تحتية للغاز.

وأيضا سيلك رود (طريق الحرير) الصينية وصندوق الاستثمار الصيني المدعوم من الدولة سي.أن.آي.سي وصندوق الثروة السيادي الكوري الجنوبي (كيه.آي.سي) وأن.أتش إنفستمنت آند سكيوريتيز.

وقال أحد المصادر إن من المتوقع أن يقدم المشترون المحتملون عروضا في نهاية أكتوبر الجاري.

وفي أبريل الماضي أبرمت أرامكو صفقة قيمتها 12.4 مليار دولار مع كونسورتيوم مستثمرين بقيادة إي.آي. جي غلوبال إنرجي بارتنرز تحصل مجموعة المستثمرين بموجبها على حصة تبلغ 49 بالمئة في أصول خطوط أنابيب أرامكو. وتعتزم الشركة استخدام هيكل مماثل لخطوط أنابيب الغاز.

وكانت تلك أول صفقة كبيرة للشركة السعودية منذ إدراجها أواخر 2019 عندما باعت الحكومة السعودية حصة أقلية فيها مقابل 29.4 مليار دولار في أضخم طرح عام أولي في العالم.

وإي.آي.جي شركة استثمارات مقرها واشنطن لها أعمال بأكثر من 34 مليار دولار في مشروعات للطاقة والبنية التحتية المرتبطة بها في أنحاء شتى من العالم.

وقالت أرامكو في بيان في ذلك الوقت حول تلك الصفقة إنها "ستعزز هيكل رأس المال القوي لأرامكو السعودية، وستساعد بدورها في تعظيم العوائد لمساهمينا".

وتشبه صفقة خطوط الأنابيب صفقات البنية التحتية التي وقعتها على مدار العامين الأخيرين شركة بترول أبوظبي الوطنية (أدنوك)، التي جمعت مليارات الدولارات من صفقات بيع وإعادة استئجار لأصول خطوط أنابيب النفط والغاز.

تنويع الاستثمار في البنية التحتية